

## الباب الأول

### المقدمة

#### أ. خلفية البحث

امتلكت إندونيسيا إمكانية كبيرة بالثروة الطبيعية، والعاملين في الجملة الكبيرة وتطور البلاد السريع. كتبت إندونيسيا طبقة نمو الاقتصاد طبقة عجيبة خلال عشر سنوات الأخيرة، تحت المعدل خمسة في المئة (٥٪) في السنة.<sup>١</sup> في تطور الاقتصاد العالمي، ستواجه إندونيسيا سوقاً حراً و له تأثير على المجتمع لتحويل المهن من البطالين الى رجال الأعمال و الى ممتلكي أعمال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأقل لزعمهم على أن هذه الأعمال تعطي توفير الحيات الطيبة والكافية<sup>٢</sup> من إحدى مزايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرتها على مواجهة الأزمة الاقتصادية في ١٩٩٧-١٩٩٨ التي أضعفت كثير من القطاعات الاقتصادية بنسبة الى المؤسسات الكبيرة.<sup>٣</sup> وبهذا أخذت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في استيعاب العمال و في توليد عمال جدد ويمكن أن تزيد من عدد وحدات الأعمال الجديدة التي تدعم دخول الأسرة من هذه الأعمال. بالإضافة لها السهولة نسبةً الى المؤسسات الكبيرة.<sup>٤</sup>

---

<sup>1</sup> Afkar Taulikhul, "Pengaruh Pembiayaan Usaha Mikro, Kecil, Menengah (UMKM), dan Kecukupan Modal Terhadap Kemampuan Mendapatkan Laba dari Aset Perbankan Syariah di Indonesia", *Journal of Islamic Economics Volume 1 Nomor 2*, 2017, p.184-186.

<sup>2</sup> Abdul Azis, *Peran Bank Indonesia Dalam Mendukung Pengembangan Usaha Kecil Menengah*, (Jakarta: Pusat Pendidikan dan Studi Kebansentralan BI 2009), p.20-21.

<sup>3</sup> *Ibid*, p.5.

<sup>4</sup> Ade Sofyan, *Arah Kebijakan Perbankan Syariah Dalam Mengoptimalkan Usaha Kecil Menengah*, *Jurnal Economica Perbankan*, Vol 2 No 2, April 2011, p.46.

ومع ذلك، نمو المؤسسة الصغيرة والمتوسطة السريع في إندونيسيا يمكن نظره من الأموال للتمويل بقدر ٣٥,٨٢٧ مليارا في شهر ديسمبر ٢٠١٦. و ٣٧,٨٦٨ مليار في شهر ديسمبر ٢٠١٧، وفي ديسمبر ٢٠١٨ للتمويل بقدر ٣٧,٥٨٣ مليار. ولذلك تحتاج الى إهتمام المؤسسة الحكومية لإعطاء التمويل الكافي. في الممارسة العملية، يمكن تصنيف المؤسسات المالية في مجموعتين رئيسيتين هما: البنوك التقليدية والبنوك الشرعية، ولكن في هذه الدراسة، تعد البنوك الشرعية هي الموضوع الرئيسي في المناقشة، ويتمثل شكل التمويل المقدم في البنوك الشرعية في التمويل على أساس البيع، والاستئجار، وتقسيم الأرباح والتمويل الآخر. يرجى أن يكون التمويل الماضي حلاً لمشاكل رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاقتصاد الحالي. بدون الائتمان أو التمويل، ستفقد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة على النمو والتطور لأن الدعم الرئيسي لإنشاءها هو تخصيص التمويل، وبناءً على هذه الخصائص، يمكن تصنيف أنشطة المؤسسات المالية والبنوك الشرعية كبنوك يمكنها القيام بالأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالتمويل القطاع الحقيقي. و التمويل فيه بتقسيم الأرباح و نسبة الأرباح لشراء وبيع المنتجات، بجانب للبنوك الشرعية طريقة خاصة للقيام لتقسيم الأرباح في أنشطة الادخار.

لا يمكن فصل التمويل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك الشرعية عن جمع الودائع من عقد الوديعة، والمضاربة المطلقة، والمضاربة المقيدة. هناك حاجة إلى جمع الودائع من قبل المؤسسات والاستثمارات، وإذا تردّد الناس في الادخار، فسيصعب تطوير عالم الأعمال والاستثمار، لأن تطوير عالم الأعمال يتطلب أموالاً من الجمهور، لكن الوضع الاقتصادي

يجذب انتباه البنوك في توجيه التمويل إلى التضخم. لأنه عندما يحدث ارتفاع التضخم ثم تنخفض قيمة النقود وذلك يؤدي الى استخدام أموالهم لامتلاك الأراضي والمباني. هذا سيكون ضارا للبنك لأنه يمكن لصاحب المال ان يأخذ ما لهم من البنوك، فتضخم مكوّن مهمّ يجب مراعاته بعد مبلغ الودائع، ثم المكوّن التالي هو نسبة أرباح التمويل التي تؤثر أيضاً على، لأن ارتفاع نسبة أرباح التمويل سيؤدي إلى إباءة الناس لاقتراض الأموال في البنوك الشرعية، وذلك لأن نسبة الأرباح التي تفرضه البنوك الشرعية يستخدم عادةً أسعار الفائدة المستمرة، والتي تستخدم أسعار الفائدة في السوق كالمراجع.<sup>٦</sup>

استنادا على المصالح المذكورة السابقة، يريد الباحث في البحث ان يبحث ويحلّل تأثير مخصصة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من البنوك الشرعية. وبذلك، يرجى ان يأخذ القارئون المنفعة من نتائج هذه الدراسة، من البيان الماضي، يأخذ الباحث الفكرة الرئيسية لرسالته تحت العنوان أثر الودائع، والتضخم، و نسبة الأرباح في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة البنوك التجارية الشرعية الإندونيسية)

## ب. تحديد المسألة

من خلفية البحث التي ذكرها المؤلف الماضي، يمكن أخذ المسألة على

النحو التالي:

١. هل هناك تأثير مباشر أوغير مباشر من خلال المتغير المتداخل بين مقدار الودائع لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك التجارية

<sup>5</sup>Ade Sofyan, Arah Kebijakan Perbankan Syariah Dalam Mengoptimalkan Usaha Kecil Menengah, *Jurnal Economica Perbankan*, Vol 2 No 2, April 2011, p.48.

<sup>٦</sup> نفس المرجع. ص. ٥٠.

الشرعية؟

٢. هل هناك تأثير مباشر أو غير مباشر من خلال المتغير المتداخل بين التضخم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك التجارية الشرعية ؟

٣. هل هناك تأثير نسبة الأرباح على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك التجارية الشرعية ؟

### ج. أهداف البحث

البحث تتمثل الأهداف البحثية التي يتعين الحصول عليها في هذه الدراسة فيما يلي:

١. لمعرفة التأثير المباشر والتأثير غير المباشر من خلال المتغير المتداخل بين مبلغ الودائع نحو تخصيص تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك التجارية الشرعية.

٢. لمعرفة التأثير المباشر والتأثير غير المباشر من خلال المتغير المتداخل بين التضخم نحو تخصيص تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك التجارية الشرعية.

٣. لمعرفة تأثير نسبة الأرباح نحو تخصيص تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك التجارية الشرعية.

### د. أهمية البحث

بعض الفوائد التي يمكن الحصول عليها من هذه الدراسة هي كما

يلي:

## (١) الأهمية النظرية

أ) تعليماً من معاً مجالات المعرفة التي تم الحصول عليها خلال المحاضرة.

ب) زيادة معرفة المؤلف فيما يتعلق بجمع الأموال في البنوك الشرعية

وتخصيص الأموال لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (UMKM)

## (٢) الأهمية التطبيقية.

أ) فوائد تخصص إدارة الاقتصاد، وهي إضافة ومقارنة في الدراسات

المستقبلية.